The impact of regional and international conflicts on the resilience of wheat supply chains

An analytical approach for the period (2014-2024)

Sara Hasan [*]
Dr. Noureddin Hermez [**]
Dr. Shadi Sheheilah [***]

(Received 18 / 8 / 2026. Accepted 24 / 9 / 2026)

□ ABSTRACT □

This study aims to explain the channels through which the effects of regional and international conflicts are transmitted to the resilience of wheat supply chains in selected Arab cases, distinguishing between exposure to shock, resilience capacities. The study adopted a qualitative design for a structured of six selected cases: during the period 2014–2024. The unit of analysis represents the wheat supply system within each case, not solely the sovereign state. The analysis relied on secondary data and official reports from (FAO), the (WFP), as well as peer-reviewed scientific studies, comparing evidence from multiple sources. The comparison revealed that conflict often acts as a multiplier of existing vulnerabilities, and that reliance on imports does not automatically equate to vulnerability; rather, the outcome is determined by the concentration of suppliers and supply routes. The cases also indicate that increasing DP alone does not guarantee wheat security if transport and storage chains are disrupted or (PP) deteriorates. The study concludes, within cases studied, that building resilience requires multi-layered risk management that includes diversifying suppliers and routes, distributed warehousing, logistical and financial alternatives, and efficient local production.

Keywords: Wheat, Food security, Conflict, Supply chains, Resilience.

Copyright **:**Latakia University journal (formerly tishreen) -Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

[*]**Master's Student, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Latakia University (formerly tishreen) , Latakia, Syria.** sara.hasan@latakia-univ.edu.sy
[**]**Professor, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Latakia University (formerly tishreen) , Latakia, Syria.** Noureddin.hermez@latakia-univ.edu.sy
[***]**Associate Professor, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Latakia University (formerly tishreen) , Latakia, Syria.** Shadi sheheilah@latakia-univ.edu.sy

أثر النزاعات الإقليمية والدولية في مرونة سلاسل إمداد القمح
مقاربة تحليلية للفترة (2014-2024)

ساره محمد حسن*

د. نور الدين هرمز**

د. شادي شهيله***

(تاريخ الإيداع 18 / 8 / 2026. قُبِل للنشر في 24 / 9 / 2026)

□ ملخّص □

تهدف هذه الدراسة إلى شرح القنوات التي تنتقل من خلالها آثار النزاعات الإقليمية والدولية إلى مرونة سلاسل إمداد القمح في حالات عربية مختارة، مع التمييز بين التعرض للصدمات وقدرات المرونة. اعتمدت الدراسة منهجًا نوعيًا لتحليل ست حالات مختارة خلال الفترة 2014-2024. تمثل وحدة التحليل نظام إمداد القمح في كل حالة، وليس الدولة ذات السيادة فقط. اعتمد التحليل على بيانات ثانوية وتقارير رسمية من منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الأغذية العالمي، بالإضافة إلى دراسات علمية محكمة، مع مقارنة الأدلة من مصادر متعددة. كشفت المقارنة أن النزاع غالبًا ما يُضاعف مواطن الضعف القائمة، وأن الاعتماد على الواردات لا يُؤدي بالضرورة إلى الضعف؛ بل إن النتيجة تتحدد بتركيز الموردين وطرق الإمداد. كما تُشير الحالات إلى أن زيادة الإنتاج المحلي وحدها لا تضمن أمن القمح في حال تعطل سلاسل النقل والتخزين أو تدهور الإنتاج المحلي. تخلص الدراسة، في سياق الحالات المدروسة، إلى أن بناء القدرة على الصمود يتطلب إدارة مخاطر متعددة المستويات تشمل تنويع الموردين والمسارات، والتخزين الموزع، والبدائل اللوجستية والمالية، والإنتاج المحلي الفعال.

الكلمات المفتاحية: القمح؛ الأمن الغذائي؛ النزاعات؛ سلاسل الإمداد؛ المرونة؛ حالات عربية مختارة.

حقوق النشر : مجلة جامعة اللاذقية (تشرين سابقاً)- سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

* **طالبة ماجستير، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة اللاذقية (تشرين سابقاً)، اللاذقية، سورية.**
sara.hasan@latakia-univ.edu.sy.

** **أستاذ، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة اللاذقية (تشرين سابقاً)، اللاذقية، سورية**
. Noureddin.hermez@latakia-univ.edu.sy

*** **أستاذ مُساعد، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة اللاذقية (تشرين سابقاً)، اللاذقية، سورية**
. Shadi_sheheilah@latakia-univ.edu.sy

1- مقدمة:

يمثل القمح سلعة غذائية استراتيجية في معظم الدول العربية بسبب مكانته في أنماط الاستهلاك ودوره في إنتاج الخبز والدقيق ومنتجات غذائية أساسية أخرى. ويزداد تعرض المنطقة لصدمات القمح بسبب محدودية الموارد المائية والأراضي الصالحة للزراعة في عدد من الدول، وارتفاع الاعتماد على الأسواق الدولية، وتركّز جزء مهم من التجارة العالمية في عدد محدود من المصدرين. كما أن سلامة إمداد القمح لا تتحدد بكمية القمح المتاحة في السوق العالمية فحسب، بل بقدرة الدولة على تمويله وشرائه وشحنه وتفريغه وتخزينه وطحنه ونقله إلى المستهلك النهائي.

تؤكد مؤشرات الأمن الغذائي الإقليمية أن البلدان العربية تواجه مزيجاً من الصدمات المتداخلة. ففي عام 2022 بلغ عدد منقوصي التغذية في الدول العربية 59.8 مليون شخص وهو ما يعادل 12.6% من اجمالي عدد السكان المُقدّر بـ 474.6 مليون شخص، بينما عانى 170.1 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الشديد وهو ما يُعادل 35.8% من اجمالي عدد السكان، وكانت مستويات نقص التغذية في البلدان المتأثرة بالنزاعات أعلى بكثير من البلدان غير المتأثرة بها [1]. ويشير ذلك إلى أن النزاع لا يعمل بمعزل عن الضغوط الاقتصادية والمناخية، بل يتفاعل معها ويضخم آثارها.

كشفت الحرب الروسية الأوكرانية منذ عام 2022 البعد الدولي لهذه الهشاشة. فقد كانت روسيا وأوكرانيا من أهم مصدري الحبوب في العالم، كما اعتمد عدد من بلدان جنوب وشرق المتوسط بدرجات مرتفعة على قمح البحر الأسود؛ وتشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة إلى أن البلدين وفّرا معاً في عام 2021 نحو 75% من واردات القمح لكل من مصر ولبنان، و40% لتونس، وأكثر من 30% للأردن وأكثر من 20% للمغرب [2، 3]. وقد انعكس الاضطراب في ارتفاع الأسعار وتكاليف الشحن والتأمين والبحث عن موردين بديلين، حتى عندما لم يحدث انقطاع مادي كامل في الإمدادات.

غير أن الصدمات الخارجية ليست سوى جزء من المشكلة؛ فقد شهدت دول عربية خلال الفترة المدروسة نزاعات داخلية طويلة أو انهيارات مؤسسية وبنيوية أثرت في الإنتاج والموانئ والطرق والتخزين والتمويل. ومن ثمّ تتطلب دراسة أمن القمح الانتقال من منظور يركز على الإنتاج أو الاستيراد منفردين إلى منظور سلسلة الإمداد بأكملها، وهو المنظور الذي تتبناه هذه الدراسة.

2- الدراسات السابقة والفجوة البحثية:

يمكن تنظيم الأدبيات ذات الصلة في ثلاثة اتجاهات مترابطة. الاتجاه الأول يدرس هشاشة تجارة القمح الدولية وتركز الشبكات التجارية؛ وقد بيّن (Gutiérrez-Moya et al. 2021) أن بنية شبكة تجارة القمح العالمية تتضمن عقداً ومسارات ذات أهمية نظامية، بما يجعل الصدمات في بعض المصدرين قابلة للانتقال إلى عدد واسع من المستوردين [4]. ويتوافق ذلك مع تحليل (Mottaleb and Govindan, 2023) الذي قدر تعرض عدد كبير من البلدان المستوردة لصدمات صادرات روسيا وأوكرانيا، وأظهر أهمية الاعتماد على مصدر الاستيراد في تحديد حجم أثر الصدمة [5]. كما أوضح (Lin et al. 2023) وزملاؤه أن الحرب الروسية الأوكرانية أثرت في الأمن الغذائي العالمي عبر قنوات الإنتاج والتجارة والأسعار، وليس عبر قناة واحدة [6].

الاتجاه الثاني يركز على مرونة سلاسل الإمداد واللوجستيات. وتبين الأدلة المقارنة في الدول النامية أن الأداء اللوجستي يرتبط بأبعاد متعددة للأمن الغذائي، بما في ذلك التوافر وإمكانية الوصول والاستقرار [7]. وتذهب النماذج

الحديثة لمرونة سلسلة القمح إلى أن التخزين المسبق ووجود موردين احتياطيين والقدرة على إعادة تصميم الشبكة يمكن أن تقلل آثار الاضطرابات، وإن كان ذلك على حساب تكاليف إضافية في الظروف الاعتيادية [8].

أما الاتجاه الثالث فيتناول المنطقة العربية أو حالات قطرية بعينها. ففي مصر، درس (عبدالعزيز وعبد الجواد، 2025) محددات الطلب على واردات القمح وأكدتا أهمية سعر الصرف والإنتاج المحلي في تفسير الواردات في الأجل الطويل [8]، كذلك أبرز (Mekhnane, 2025) التحديات الهيكلية في نظم الأغذية الزراعية في شمال أفريقيا، ولا سيما الاعتماد على الواردات وضعف المرونة أمام الصدمات الخارجية [9]. بينما حلل Shaltout سوق القمح المصري باستخدام نموذج معادلات متزامنة وناقش العوامل المؤثرة في الإنتاج والاستهلاك والواردات [10]. وعلى مستوى السياسات الإقليمية، وثقت FAO استجابات بلدان المنطقة بعد صدمة أوكرانيا، ومنها تنويع مصادر الاستيراد ودعم الإنتاج المحلي وتعديل سياسات التجارة [11].

على الرغم من قيمة هذه الدراسات، تبقى الحاجة قائمة إلى مقارنة عربية منظمة تنظر إلى القمح بوصفه سلسلة مترابطة من العقد: الإنتاج، والاستيراد، والموانئ والمعابر، والنقل الداخلي، والتخزين، والطحن، والتمويل، ثم القدرة الشرائية. كما أن كثيراً من الأدبيات تدرس صدمة خارجية أو دولة واحدة، في حين أن المقارنة بين أنماط مختلفة من النزاع والهشاشة تسمح بفهم الشروط التي تجعل الصدمة قابلة للامتصاص أو للتحول إلى أزمة غذائية. وتسهم الدراسة الحالية في معالجة هذه الفجوة من خلال إطار مقارن موحد يطبق على ست حالات عربية مختارة خلال فترة زمنية محددة، دون ادعاء تمثيل جميع الدول العربية أو التعميم الإحصائي عليها.

3- الإطار النظري والمفاهيمي للمرونة:

يُستخدم مفهوم مرونة سلسلة الإمداد في الأدبيات لوصف قدرة الشبكة على الاستعداد للاضطرابات والاستجابة لها والمحافظة على الوظائف الأساسية ثم التعافي أو إعادة التشكيل. وقد أكدت الأدبيات المبكرة أن بناء المرونة لا يعني إزالة المخاطر، بل تصميم شبكة تستطيع الاستمرار والتكيف عندما تتحقق الصدمة [12]. كما قدّم (Ponomarov and Holcomb, 2009) تصوراً ديناميكياً يربط المرونة بالاستعداد والاستجابة والتعافي مع المحافظة على قدر مقبول من التحكم في بنية السلسلة ووظائفها [13]. وبناءً على ذلك، تعتمد الدراسة تعريفاً تشغيلياً للمرونة بوصفها: قدرة نظام إمداد القمح على الاستعداد للاضطراب وامتصاصه والتكيف معه والمحافظة على الوظائف الحيوية، ثم استعادة الأداء أو إعادة تشكيل الشبكة بعد الصدمة.

ولمنع الخلط بين أسباب الهشاشة وقدرات المرونة والنتائج، يُنظم الإطار التحليلي في ثلاث طبقات مترابطة كما يوضّح (Christopher and Peck, 2004): (أ) التعرض والصدمة، ويشمل شدة النزاع، والاعتماد على الواردات، وتركز الموردين أو المسارات، وصدمات الطاقة؛ (ب) قدرات المرونة، وتشمل البدائل التجارية واللوجستية، والتخزين، والطحن، والنقل الداخلي، والمرونة المالية؛ (ج) النتائج، وتشمل توافر القمح والدقيق، واستمرارية الإمداد، والأسعار، والقدرة الشرائية [14]. ولا تُعامل هذه الطبقات كمؤشر كمي مركب في هذه الدراسة، بل كإطار سببي – مفاهيمي لتنظيم الأدلة المقارنة كما هو موضح في الجدول (1).

الجدول رقم (1) طبقات الاطار التحليلي

الطبقة التحليلية	المكونات الرئيسة	السؤال الموجّه
التعرض والصدمة	النزاع، الاعتماد على الواردات، تركز الموردين والمسارات، الطاقة.	أين تبدأ الصدمة وما حجم التعرض البنيوي لها؟
قدرات المرونة	الموردون والمسارات البديلة، الموانئ، النقل، التخزين، الطحن، التمويل.	ما البدائل أو الاحتياطيات التي تسمح باستمرار وظيفة السلسلة أو إعادة توجيهها؟
النتائج	التوافر، التأخير، الأسعار، استمرارية الخبز والدقيق، القدرة الشرائية.	هل تحولت الصدمة إلى تراجع فعلي في التوافر أو الوصول إلى الغذاء؟

4- مشكلة البحث وأسئلته وأهدافه:

تتمثل مشكلة البحث في أن أثر النزاع على أمن القمح لا يتحدد فقط بحدوث انخفاض في الإنتاج أو الواردات، بل بدرجة تعرض سلسلة الإمداد بأكملها للاضطراب، وبقدرة الدولة على استخدام بدائل لوجستية ومالية وتجارية. ومن هنا يطرح البحث السؤال الرئيس الآتي: كيف تؤثر النزاعات الإقليمية والدولية في مرونة سلاسل إمداد القمح في الحالات العربية المختارة، وما العوامل التي تفسر اختلاف القدرة على امتصاص الصدمة بينها؟

ويتفرع عن السؤال الرئيس ثلاثة أسئلة:

1) ما القنوات الرئيسية التي تنتقل من خلالها آثار النزاع إلى إنتاج القمح واستيراده ونقله وتخزينه وطحنه وأسعاره؟
2) كيف يتفاعل الاعتماد على الاستيراد مع تركز الموردين والمسارات، والقدرات التخزينية واللوجستية، والتمويل وسعر الصرف في تشكيل درجة الهشاشة؟
3) ما أنماط الاستجابة والمرونة التي تظهر عبر الحالات، وما الذي يمكن استخلاصه منها لسياسات أمن القمح في الحالات العربية ذات الظروف المشابهة؟

ويهدف البحث إلى:

1) بناء إطار تحليلي متكامل لقنوات أثر النزاع في سلسلة إمداد القمح.
2) إجراء مقارنة منظمة بين الحالات المختارة.
3) تفسير الاختلاف في مخرجات الصدمات من خلال خصائص السلسلة لا من خلال الاعتماد على الاستيراد وحده.
4) استخلاص توصيات قابلة للتطبيق لتعزيز المرونة.

5- القضايا التحليلية الموجهة للدراسة

نظراً لأن الدراسة نوعية وتعتمد على بيانات ثانوية ولا تجري اختباراً اقتصادياً قياسياً لمعاملات سببية، فإنها لا تتبنى فرضيات إحصائية من نوع (العلاقة الطردية) التي تتطلب قياساً كمياً للمتغيرات.

وبدلاً من ذلك تستخدم ثلاث قضايا تحليلية موجهة للمقارنة:

القضية الأولى:

يزداد أثر النزاع عندما يصيب أكثر من عقدة في سلسلة الإمداد في الوقت نفسه، مثل الإنتاج والنقل والتمويل والتخزين.

القضية الثانية:

ارتفاع الاعتماد على الواردات لا يؤدي حتماً إلى هشاشة مرتفعة إذا توافرت بدائل للموردين والمسارات، ومخزونات استراتيجية، ومرونة شراء وتمويل.

القضية الثالثة:

لا يكفي رفع الإنتاج المحلي لتحقيق أمن القمح إذا كانت حركة القمح بين مناطق الإنتاج والاستهلاك أو التخزين والطحن غير مستقرة.

6- منهجية البحث:

1.6. تصميم الدراسة

تعتمد الدراسة منهج دراسة الحالات المقارنة النوعية باستخدام أسلوب المقارنة المنظمة والمركزة (Structured-Focused Comparison) وهو تصميم يقوم على طرح مجموعة موحدة من الأسئلة المشتقة من هدف البحث على كل حالة، ثم مقارنة الإجابات لاستخلاص الأنماط والاختلافات بصورة منضبطة [15] ولا تهدف الدراسة إلى تقدير أثر سببي كمي مستقل للنزاع، بل إلى تتبع آليات انتقال الصدمة وتحديد شروط المرونة والهشاشة ضمن الحالات المختارة.

2.6. وحدة التحليل

وحدة التحليل هي نظام إمداد القمح داخل كل حالة جغرافية–سياسية:

أي شبكة الحصول على القمح وتمويله وإدخاله ونقله وتخزينه وطحنه وتوزيعه حتى مستوى الوصول إلى الخبز أو الدقيق. لذلك لا تشترط الدراسة أن تكون كل حالة دولة ذات سيادة؛ ويُدرج قطاع غزة بوصفه حالة تحليلية مستقلة لأن شروط المعابر والوصول والبنية الزراعية واللوجستية خلال فترة الدراسة كوّنت نظام إمداد متميزاً يمكن تتبع آليات تعطله. ويحد هذا التعريف أيضاً من التعميم: فالنتائج قابلة للتعميم التحليلي على آليات المرونة المشابهة، لا للتعميم الإحصائي على جميع الدول العربية.

3.6. الحدود الزمنية والمكانية والموضوعية

تغطي الدراسة الفترة من 1 كانون الثاني/يناير 2014 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2024. واختيرت نافذة عشرية موحدة لأنها تسمح بملاحظة الوضع السابق للصدمات الكبرى ثم تتبع سلسلة من الاضطرابات المتعاقبة التي شملت نزاعات ممتدة، وانفجار مرفأ بيروت في 2020، والحرب الروسية الأوكرانية منذ 2022، ونزاع السودان منذ 2023، والحرب في غزة منذ أواخر 2023. ولا يفترض الاختيار أن جميع الحالات بدأت صدمتها في 2014. وتُستخدم المصادر المنشورة بعد 2024 فقط عندما توثق بأثر رجعي أحداثاً أو بيانات وقعت داخل الفترة، ولا تُستخدم بيانات 2025 أو 2026 بوصفها نتائج زمنية جديدة. أما مكانياً فتتناول الدراسة ست حالات عربية مختارة: مصر، لبنان،

اليمن، سورية، السودان، وقطاع غزة. وموضوعياً تركز على القمح ومراحل إمداده المرتبطة مباشرة بتوافر الخبز والدقيق.

4.6. اختيار الحالات

اختيرت الحالات قصدياً وفق مبدأ التنوع الأقصى، بحيث تمثل أنماطاً مختلفة من التعرض للصدمات. يسمح هذا الاختيار بالمقارنة بين مستورد كبير تعرض أساساً لصدمة خارجية، ودولة فقدت جزءاً مهماً من بنيتها التخزينية، ودول شهدت نزاعات داخلية ممتدة أثرت في الإنتاج والنقل والتمويل، وحالة شهدت تدميراً واسعاً للبنية الزراعية وقيوداً حادة على الوصول والإمداد.

الجدول رقم (2) أنماط اختيار حالات الدراسة

الحالة	النمط التحليلي الرئيس	مبرر الاختيار
مصر	مستورد كبير/صدمة خارجية.	اختبار أثر تركز الموردين مع وجود دولة ذات قدرة شراء ومؤسسات استيراد واسعة.
لبنان	صدمة مركبة في التخزين والتمويل.	تفاعل انفجار مرفأ بيروت والأزمة المالية مع الاعتماد على واردات القمح.
اليمن	نزاع ممتد واعتماد مرتفع على الغذاء المستورد.	تعدد نقاط الاختناق :موانئ، وقود، عملة، نقل، وقدرة شرائية.
سورية	تفكك داخلي للإنتاج والأسواق.	إبراز أن الإنتاج المحلي لا يكفي عندما تتعطل حركة القمح والمدخلات والطحن.
السودان	صدمة إنتاج وتوزيع منذ 2023.	حالة تجمع إمكانات زراعية كبيرة مع انهيار سريع في الإنتاج والأسواق واللوجستيات.
قطاع غزة	تدمير للبنية الزراعية وقيود وصول.	حالة قصوى توضح أثر تعطيل الإنتاج المحلي والمعابر والطرق والمخابز في آن واحد.

5.6. مصادر البيانات واستراتيجية اختيار الأدلة

اعتمدت الدراسة مراجعة موجهة غير منهجية للأدلة، لا مراجعة منهجية شاملة. وشملت الأدلة:

1) تقارير وبيانات مؤسسات دولية رسمية، وبخاصة FAO و WFP والبنك الدولي.

2) دراسات علمية محكّمة ترتبط مباشرة بتجارة القمح، ومرونة سلاسل الإمداد، أو الحالات المدروسة. وجرت عملية الاختيار باستخدام كلمات مفتاحية تجمع بين wheat، food security، supply chain resilience، conflict، import dependence، واسم الحالة محل الدراسة، مع أولوية للمصادر الأصلية والأحدث والأقرب إلى الادعاء. وأُدرج المصدر عندما كان قابلاً للتتبع، ومرتبطاً مباشرة بفترة الدراسة أو بآلياتها، ويقدم بيانات أو تحليلاً يمكن نسبته بوضوح إلى العبارة المستخدمة. واستُبعدت المصادر العامة غير القابلة للتحقق، والمراجع المكررة، والمصادر التي لا

تسند الادعاء المنسوب إليها. ولا تدعي هذه الاستراتيجية استنفاد جميع الأدبيات المنشورة، وهو ما يُؤخذ في الاعتبار عند تفسير الفجوة البحثية.

6.6. أسئلة المقارنة ومسار تحليل الأدلة

تُحلل كل حالة باستخدام الأسئلة نفسها، لكن من دون تحويل الأدلة إلى درجات تقديرية من نوع منخفض/متوسط/مرتفع. والغاية هي بناء مسار أدلة قابل للتتبع يربط: الصدمة أو التعرض، والعقدة المتأثرة، وقدرة المرونة المتاحة أو الغائبة، ثم النتيجة الموثقة. وتُستخدم الأبعاد السبعة الآتية كأسئلة فحص، ثم تُعاد تجميعها في الطبقات الثلاث للإطار المفاهيمي: التعرض والصدمة، قدرات المرونة، والنتائج.

الجدول رقم (3) الأبعاد السبعة الآتية كأسئلة فحص

البعد	سؤال التحليل
الإنتاج المحلي	هل أدى النزاع إلى خفض المساحة أو الإنتاج أو الوصول إلى المدخلات والعمالة؟
التعرض للواردات	ما مدى حساسية الحالة لتركيز الموردين أو صدمات الأسعار الخارجية؟
الموانئ والمعابر	هل تعطلت نقاط الدخول أو التفريغ أو التخليص أو الممرات البحرية/البرية؟
النقل الداخلي	هل تعطلت الطرق أو تدفق القمح بين مناطق الفائض والعجز؟
التخزين والطحن	هل تراجعت السعة التخزينية أو طاقة الطحن أو استمراريتها؟
الطاقة والتمويل	هل أثرت أسعار الوقود أو نقص العملات الأجنبية أو القطاع المالي في الإمداد؟
القدرة الشرائية	هل تحولت الصدمة إلى ارتفاع أسعار أو صعوبة وصول الأسر للخبز/الدقيق؟

7.6. موثوقية التحليل وحدوده

عُززت موثوقية التحليل بمقارنة أكثر من مصدر للادعاء أو الآلية كلما كان ذلك متاحاً، وبإعطاء الأولوية للمصادر الأصلية والرسمية، وبالفصل المفاهيمي بين التعرض للصدمة وقدرات المرونة والنتيجة الغذائية. ولم يكن التثليث ممكناً بدرجة متساوية في جميع الحالات بسبب تفاوت توافر البيانات في مناطق النزاع؛ لذلك لا يُقدَّم بوصفه إجراءً شاملاً لكل معلومة. كما توجد حدود تتمثل في صعوبة الفصل الكامل بين أثر النزاع وآثار المناخ والتضخم وسعر الصرف والعقوبات، واختلاف تعريفات المؤشرات بين المؤسسات. ومن ثم تُفهم النتائج بوصفها استدلالاً مقارناً حول الآليات وليست تقديراً سببياً كمّياً صافياً.

7- الخصائص الهيكلية لسلاسل إمداد القمح في الحالات العربية المدروسة

1.7. الاعتماد على التجارة ليس مرادفاً للهشاشة

ترتبط واردات القمح في عدد من الدول العربية بندرة المياه والأراضي وارتفاع التكلفة الحدية لتوسيع الإنتاج المحلي. لذلك يمكن أن تكون التجارة خياراً اقتصادياً رشيداً، لكن المخاطر تظهر عندما يجتمع الاعتماد على الخارج مع تركز الموردين أو المسارات، وضعف المخزون، وضيق القدرة المالية على التحول السريع. وتؤكد الأدبيات أن شبكات تجارة القمح الدولية تحتوي على درجات من التركّز تجعل بعض العقد أكثر تأثيراً في انتقال الصدمات [16، 17، 18].

2.7. التمركز الجغرافي للموردين والمسارات

أظهرت صدمة 2022 أن الاعتماد الكبير على منطقة البحر الأسود منح مستوردي جنوب وشرق المتوسط مزايا سعرية ولوجستية في الظروف العادية، لكنه زاد تعرضهم عندما تعطلت التجارة وارتفعت تكاليف الشحن والتأمين. وتكشف هذه الحالة عن مفاضلة بين الكفاءة والمرونة: الشبكة الأقل تكلفة ليست بالضرورة الأكثر قدرة على امتصاص الصدمات [18، 19].

3.7. **التخزين الاستراتيجي والمرونة الزمنية**

تؤدي المخزونات الاستراتيجية وظيفة أساسية هي شراء الوقت أثناء الانقطاع. فالدولة التي تمتلك مخزوناً موزعاً وقدرة على تدويره تستطيع الاستمرار في تزويد المطاحن والمخابز مؤقتاً ريثما تتحول إلى مورد أو مسار بديل. غير أن التخزين المركزي نفسه قد يصبح نقطة فشل واحدة في النزاعات، كما توضح حالة مرفأ بيروت، لذلك ينبغي أن يكون التخزين جزءاً من شبكة موزعة لا منشأة وحيدة [11].

4.7. **اللوجستيات والتمويل عنصران من الأمن الغذائي**

لا تتحول الكميات المتاحة إلى أمن غذائي إلا إذا وصلت فعلياً إلى المستهلك. وتشير الأدلة المقارنة إلى أن جودة الأداء اللوجستي ترتبط بتحسن أبعاد الأمن الغذائي في البلدان النامية [7]. كما أن تدهور العملة أو نقص النقد الأجنبي قد يقطع السلسلة حتى مع بقاء الموانئ مفتوحة، لأن المستوردين يصبحون غير قادرين على تمويل العقود أو الوقود أو النقل.

8- **قنوات انتقال أثر النزاع إلى سلسلة إمداد القمح**

يُظهر تجميع الأدلة أن النزاع يؤثر في سلسلة القمح من خلال مجموعة قنوات مترابطة، ويمكن تلخيصها في المسار الموضح في الجدول (4).

الجدول رقم (4) مسار تجميع الأدلة

النزاع/الصدمة	العقد المتأثرة	النتائج الوسيطة	النتيجة الغذائية
قتال، حصار، عقوبات، إغلاق ممرات، تدمير بنية تحتية.	الإنتاج+الموانئ/المعابر+النقل+ التخزين/الطحن+الطاقة/التمويل.	نقص الكميات أو تأخرها + ارتفاع التكلفة + تقلب الأسعار+ صعوبة إعادة التوجيه.	تراجع التوافر أو القدرة على الوصول، وارتفاع مخاطر انعدام الأمن الغذائي.

يمكن أن تبدأ الصدمة من الإنتاج عندما يفقد المزارعون الوصول إلى الأرض أو المدخلات، أو من اللوجستيات عند تضرر الطرق والموانئ، أو من التمويل عند شح العملات الأجنبية، أو من الطاقة عندما ترتفع تكاليف الوقود والشحن. وتزداد شدة الأثر عندما تتزامن القنوات؛ وهذا ما تبرزه حالات اليمن ولبنان والسودان وغزة بصورة خاصة.

9- الحرب الروسية الأوكرانية بوصفها صدمة خارجية

مثلت الحرب الروسية الأوكرانية اختباراً مباشراً لمرونة سلاسل القمح العربية. ففي 2021 كان البلدان (روسيا وأوكرانيا) ضمن أهم مصدري القمح والحبوب عالمياً، وارتبط بهما جزء كبير من واردات عدد من بلدان المنطقة [20]. وقد انتقلت الصدمة عبر تراجع الإمدادات الأوكرانية وعدم اليقين بشأن التجارة الروسية وارتفاع الأسعار العالمية والشحن .والتأمين والطاقة والأسمدة، ثم انتقلت إلى فواتير الاستيراد والأسعار المحلية بدرجات مختلفة [2، 3، 6].

لكن الاستجابة لم تكن متجانسة. بعض الدول استطاعت إعادة توجيه المشتريات إلى موردين آخرين وتعديل سياسات الشراء، ما منع تحول الصدمة الخارجية بالضرورة إلى نقص مادي شامل. وهذا يدعم القضية التحليلية الثانية: ليس عدد الموردين وحده هو المهم، بل سرعة التعاقد، وقدرة الموانئ على استقبال شحنات بديلة، والتمويل، والمخزونات، ومدى تعرض البدائل للممر الجغرافي نفسه [3، 20].

10- دراسات الحالات

1.10. مصر

تمثل مصر حالة مستورد كبير للقمح تعرض بوضوح لصدمة خارجية مع بقاء مؤسسات الدولة وشبكات الموانئ والشراء قادرة على العمل. قبل الحرب، كان الاعتماد على روسيا وأوكرانيا مرتفعاً؛ وتقدّر FAO أن البلدين قدما معاً نحو 75% من واردات القمح المصرية في 2021 [3]. ولذلك أدت صدمة 2022 إلى ضغوط على تكاليف الشراء وعلى إدارة التوريد، لكنها دفعت في الوقت نفسه إلى توسيع قاعدة الموردين وتعديل إجراءات الشراء ودعم الإنتاج المحلي [20].

تُظهر الدراسات الاقتصادية المصرية أن سعر الصرف والإنتاج المحلي من المتغيرات المهمة في تفسير سلوك واردات القمح على المدى الطويل [8]، كما تؤكد تحليلات السوق أن زيادة الإنتاج المحلي يمكن أن تخفف فجوة الواردات لكنها لا تلغي القيود المرتبطة بالمياه والموارد [10]. وتدل الحالة المصرية على أن التعرض الكبير للواردات يمكن إدارته نسبياً عندما تتوافر قدرة شراء واسعة ومؤسسات توريد وموانئ متعددة وإمكانية التحول بين الموردين، وإن ظلت مخاطر الأسعار والتمويل قائمة.

2.10. لبنان

يجسد لبنان صدمة مركبة سبقت الحرب الروسية الأوكرانية. ففي آب/أغسطس 2020 أدى انفجار مرفأ بيروت إلى تدمير صوامع الحبوب ومعدات التفريغ؛ ويشير تقرير مشروع الاستجابة الطارئة للقمح إلى أن نحو 85% من الحبوب الواصلة إلى لبنان كانت تمر عبر صوامع المرفأ قبل الانفجار، وأن السعة التخزينية الموثقة للصوامع بلغت نحو 120 ألف طن [11]. وبعد الانفجار أصبح تفريغ القمح ونقله أكثر اعتماداً على ترتيبات مباشرة بالشاحنات وأقل كفاءة من النظام السابق.

تزامن فقدان السعة التخزينية مع أزمة مالية ونقدية حادة، ثم جاءت صدمة البحر الأسود لتزيد صعوبة التمويل والتوريد. لذلك لا يمكن تفسير هشاشة لبنان بمجرد ارتفاع الواردات؛ بل بتراكم ثلاث نقاط ضعف: مركزية التخزين،

وضيق القدرة المالية، وتركّز الموردين. وتظهر الحالة أهمية التخزين الموزع والبدائل الميناائية والقدرة على تمويل المخزون قبل الصدمة.

3.10. اليمن

يمثل اليمن حالة نزاع ممتد يتفاعل فيها الاعتماد على الواردات مع القيود المالية واللوجستية. وتقدّر خطة الاستجابة الإنسانية لـ FAOلعام 2024 أن اليمن يستورد نحو 85% من غذائه، ما يجعله شديد الحساسية لارتفاع الأسعار وتعطل الشحن [16]. وخلال سنوات النزاع تعرضت طرق النقل والموانئ والقطاع المالي وسوق الوقود والعملة المحلية لصدمات متكررة، في حين ظل الإنتاج المحلي محدود القدرة على تعويض الواردات.

هنا لا تتمثل المشكلة في «نقص القمح» وحده، بل في سلسلة طويلة من الشروط: يجب تمويل الشحنة، ودخولها عبر الميناء، وتأمين الوقود والنقل، ثم الطحن والتوزيع في سوق تتراجع فيها دخول الأسر. وقد وثقت FAO منذ سنوات مبكرة من النزاع أن قيود الاستيراد ونقص الوقود وارتفاع أسعار القمح المحلي كانت من محركات تدهور الأمن الغذائي [21] وتؤكد الحالة أن المرونة المالية واللوجستية لا تقل أهمية عن الإنتاج الزراعي.

4.10. سورية

تختلف سورية عن حالات تعتمد أساساً على الاستيراد؛ فقد كان لديها تاريخياً إنتاج محلي مهم للقمح، لكن قمع الثورة أدى إلى تفكك جغرافي ومؤسسي للأسواق وإلى ارتفاع تكاليف المدخلات والنقل. وتشير تقارير WFP إلى استمرار أهمية سلسلة الخبز والقمح في تدخلات الأمن الغذائي، بما يشمل استعادة الإنتاج وتحسين عمليات ما بعد الحصاد ودعم سلسلة القمح والدقيق حتى المخابز [17]. كما تبيّن تحديثات FAO أن إنتاج الحبوب في 2024 بقي دون متوسطات ما قبل الثورة، بالتوازي مع ضغوط على الاستيراد والأسعار[22].

تكشف الحالة السورية أن الإنتاج الوطني الإجمالي لا يضمن وصول القمح إلى جميع المناطق إذا تعطلت حركة السلع والمدخلات والوقود والطحن. ومن ثمّ فإن «الترابط المكاني» للسوق يعد جزءاً من الأمن الغذائي، ويصبح إصلاح الطرق والأسواق ونظم الشراء والطحن شرطاً موازياً لرفع الإنتاج.

5.10. السودان

يوضح السودان بصورة مباشرة كيف يمكن للنزاع أن يضرب الإنتاج والتوزيع في آن واحد. فوفق بعثة FAO لتقييم المحاصيل والإمدادات الغذائية، قُدّر إنتاج الذرة الرفيعة والدخن والقمح في موسم 2023 بنحو 4.1 ملايين طن، بانخفاض 46% عن العام السابق ونحو 40% عن متوسط السنوات الخمس السابقة [18]. وربط التقرير التراجع بانعدام الأمن، وصعوبة الوصول إلى الحقول، وارتفاع أسعار المدخلات، وتعطل الأسواق والنقل.

وتكتسب الحالة أهمية إضافية لأن السودان يمتلك قاعدة زراعية واسعة، ما يعني أن وفرة الموارد الطبيعية لا تمنع الهشاشة عندما تُفقد القدرة على استخدامها أو نقل الناتج وتسويقه. وتدعم هذه الحالة القضية التحليلية الأولى بوضوح: عندما تتزامن صدمة الإنتاج مع النقل والأسواق والتمويل، يصبح أثر النزاع أكبر من مجموع الآثار المنفردة.

6.10. قطاع غزة

تمثل غزة حالة قصوى لتزامن تدمير الإنتاج المحلي مع قيود الوصول والإمداد وأظهرت تقييمات FAO وUNOSAT خلال 2024 تضرر نسبة كبيرة ومتزايدة من الأراضي الزراعية والبنية الزراعية، وأظهرت التقديرات

المستندة إلى صور الأقمار الصناعية حتى مايو/أيار 2024 تضرر أكثر من 57% من إجمالي الأراضي الزراعية، إلى جانب أضرار واسعة في البيوت المحمية والآبار والطاقة المستخدمة في الزراعة [23] وفي الوقت نفسه وثق WFP خلال 2024 أن محدودية المعابر وتضرر الطرق والقتال أعاقت العمليات الغذائية، وأن المخابز واجهت نقصاً في دقيق القمح والوقود في فترات متعددة.

تكشف الحالة أن أمن الخبز يمكن أن ينهار حتى مع وجود إمدادات خارج الإقليم عندما تتعطل القدرة على إدخالها ونقلها وتشغيل المخابز وتوزيع الناتج. لذلك فإن حماية الممرات الإنسانية والبنية الغذائية المدنية ليست مسألة لوجستية ثانوية، بل عنصر مباشر من عناصر الأمن الغذائي.

11- التحليل المقارن بين الحالات

يتيح تطبيق الأسئلة نفسها على الحالات الست بناء مقارنة قائمة على الأدلة بدلاً من التصنيف التقديري. ويلخص الجدول (5) العقد الأكثر تعرضاً، وقدرات المرونة أو البدائل التي ظهرت في الأدلة، والنتيجة الأساسية في كل حالة. ولا يمثل الجدول ترتيباً للحالات، بل مساراً مختصراً يربط الدليل بالاستنتاج

الجدول رقم (5) العقد الأكثر تعرضاً، وقدرات المرونة أو البدائل التي ظهرت في الأدلة

الحالة	التعرض/العقد المتأثرة	قدرات المرونة أو البدائل	النتيجة المقارنة
مصر	تركز مرتفع قبل 2022 في موردي البحر الأسود وصدمة أسعار وتوريد خارجية.	إعادة توجيه المشتريات، مؤسسات شراء واسعة، موانئ وقدرة تمويل نسبية، ودعم إنتاج محلي.	احتواء نسبي لخطر النقص المادي مع بقاء مخاطر السعر والتمويل [3، 8، 9، 20].
لبنان	فقد صوامع بيروت، أزمة مالية ونقدية، وتركيز الموردين.	ترتيبات تفريغ ونقل بديلة لكنها أقل كفاءة؛ حاجة واضحة إلى تخزين وموانئ وتمويل بديل	تراكم الصدمات رفع الهشاشة أكثر من أي عامل منفرد [11].
اليمن	اعتماد مرتفع على الغذاء المستورد، صدمات الموانئ والطرق والوقود والعملة.	بدائل محدودة ومساعدات إنسانية في بيئة تمويل ونقل شديدة القيود.	تحول اضطراب الإمداد والتمويل إلى ضغط مباشر على الأسعار والوصول [16، 21].
سورية	تفكك الأسواق والنقل والمدخلات مع تراجع إنتاج الحبوب عن مستويات ما قبل الثورة.	دعم الإنتاج وما بعد الحصاد وسلسلة القمح والدقيق والمخابز؛ الحاجة إلى استعادة الترابط المكاني.	الإنتاج المحلي وحده لا يضمن التوافر عندما تتقطع حركة القمح والطحن [17، 22].
السودان	صدمة متزامنة في الإنتاج والأسواق والنقل والمدخلات منذ 2023.	قاعدة زراعية موجودة لكن القدرة على استخدامها وتسويق الناتج مقيدة بالنزاع.	انخفاض حاد في إنتاج الحبوب وتفاقم هشاشة الإمداد بسبب تزامن العقد المتأثرة [18].
قطاع غزة	تضرر زراعي واسع، قيود معابر، تضرر طرق، نقص وقود ودقيق وتعطل مخابز.	اعتماد كبير على الوصول الخارجي والعمليات الإنسانية مع محدودية البدائل الداخلية.	تزامن تضرر الإنتاج والوصول والتوزيع جعل استمرارية الخبز شديدة الحساسية للمعابر والبنية المدنية [19، 23].

تُظهر المقارنة في الجدول (5) أربع نتائج رئيسية. أولاً، يعمل النزاع بوصفه مضاعفاً لنقاط الضعف السابقة، كما في لبنان واليمن، حيث تفاعلت الصدمات الجديدة مع أزمات مالية أو لوجستية قائمة. ثانياً، لا يكفي الاعتماد على الواردات لتفسير النتيجة؛ فمصر شديدة الاعتماد على الأسواق الخارجية لكنها حافظت على قدرة أعلى نسبياً على إعادة توجيه المشتريات مقارنة بحالات ضعفت فيها المؤسسات والتمويل. ثالثاً، تعد البنية التحتية الغذائية الحرجة —الموانئ والصوامع والطرق والمطاحن والمخابز– جزءاً من الأمن الغذائي بقدر أهمية الحبوب نفسها. رابعاً، تتحدد القدرة على الصمود بوجود بدائل قبل أزمة الأمن الغذائي لا بعد وقوعها: موردون ومسارات ومخازن وموانئ وآليات تمويل بديلة.

12– النتائج والمناقشة:

تتفق نتائج الدراسة مع أدبيات هشاشة شبكات تجارة القمح التي تشير إلى أهمية التركّز والعقد المركزية في انتقال الصدمات [7]، كما تتفق مع الدراسات التي تربط الأداء اللوجستي بأبعاد الأمن الغذائي [4]. لكن مقارنة الحالات العربية المختارة تضيف أن أثر التركّز التجاري لا يمكن فصله عن قدرة الدولة على التمويل وإعادة التوجيه الداخلي. فقد يكون مورد بديل متاحاً عالمياً، ومع ذلك تعجز الدولة عن الاستفادة منه إذا كانت عملتها أو نظامها المصرفي أو موانئها أو مخازنها غير قادرة على استيعاب التحول.

كما تدعم النتائج الأدبيات الحديثة في مرونة سلاسل القمح التي تركز على المخزون المسبق والموردين الاحتياطيين لكنها توضح ضرورة توسيع مفهوم المرونة ليشمل «التكرار الوظيفي» عبر السلسلة أكثر من ميناء، وأكثر من مسار نقل، وسعة تخزين موزعة، وقدرات طحن موزعة، وآليات طوارئ للتمويل والعملات الأجنبية [10]. ومن منظور السياسات، لا ينبغي قياس الأمن الغذائي بمؤشر الاكتفاء الذاتي وحده؛ إذ إن حالة سورية والسودان تظهران أن القدرة الإنتاجية قد تُقيد بفقدان الترابط بين مناطق الإنتاج والأسواق، بينما تبين مصر أن التجارة الخارجية يمكن أن تكون جزءاً من الاستراتيجية المرنة إذا أُديرت مخاطرها.

وتظهر المقارنة أيضاً أن القدرة الشرائية هي الحلقة النهائية في السلسلة. فقد يتوافر القمح في الميناء أو السوق، لكن ارتفاع سعر الصرف والوقود والنقل قد يجعل الخبز أو الدقيق أقل قدرة على الوصول إلى الأسر. ومن ثم ينبغي دمج سياسات الحماية الاجتماعية ومراقبة الأسعار مع سياسات المخزون والتجارة، خاصة في البلدان ذات الدخل المنخفض أو المتأثرة بالنزاعات [1، 16، 18].

13– الدلالات والسياسات المقترحة

بناءً على نتائج المقارنة، وكما هو موضح في الجدول (6)؛ تُقترح حزمة سياسات متعددة الطبقات بدلاً من الاعتماد على أداة واحدة:

الجدول رقم (6) سياسات متعددة الطبقات مُقترحة

مجال الخطر	الإجراء المقترح	المبرر	الحالات الداعمة
تركز الموردين	تنويع الموردين وفق المخاطر الجغرافية لا وفق العدد فقط.	تجنب الاعتماد على موردين مختلفين يمرون بالممر اللوجستي نفسه.	مصر، لبنان
تركز المسارات والموانئ	اتفاقات مسبقة لاستخدام موانئ ومسارات بديلة.	تخفيض أثر إغلاق نقطة دخول واحدة.	لبنان، اليمن، قطاع غزة
ضعف التخزين	مخزون استراتيجي موزع جغرافياً مع نظام تدوير ومراقبة.	شراء الوقت ومنع تحول الصدمة القصيرة إلى أزمة توافر.	لبنان
تعطل الطحن والتوزيع	توزيع قدرات الطحن والمخابز والوقود الاحتياطي.	منع نقطة فشل واحدة داخل السلسلة.	سورية، قطاع غزة
مخاطر التمويل	خطوط تمويل طارئة واحتياطيات نقد أجنبي مخصصة للغذاء.	الحفاظ على القدرة على التعاقد عندما ترتفع الأسعار أو تتراجع العملة.	مصر، لبنان، اليمن
هشاشة الإنتاج المحلي	رفع الإنتاجية وكفاءة المياه والمدخلات بدلاً من الاكتفاء الذاتي غير الاقتصادي.	زيادة القدرة المحلية دون تحميل الموارد المائية تكلفة غير مستدامة.	مصر، سورية، السودان
أثر الأسعار على الأسر	حماية اجتماعية مستهدفة وشفافة ومراقبة سوقية.	تحويل أمن الإمداد إلى أمن وصول فعلي للأسر.	اليمن، لبنان، السودان
مخاطر النزاع على البنية الغذائية	تصنيف الموانئ والصوامع والمطاحن والمخابز كبنية غذائية حرجة وتضمينها في خطط الطوارئ.	تقليل الأثر الإنساني المتسلسل لتدمير البنية المدنية.	لبنان، سورية، السودان، قطاع غزة

14- حدود الدراسة واتجاهات البحث المستقبلي

تقتصر الدراسة على تحليل نوعي مقارن يعتمد على مصادر ثانوية، ولذلك لا يمكن منها استنتاج معاملات سببية كمية بين «شدة النزاع» و«إنتاج القمح» أو «الأسعار». كما تختلف جودة البيانات وتواترها بين الحالات، وخاصة في مناطق الحرب. وقد تتداخل آثار النزاع مع الجفاف وتغير المناخ والتضخم والعقوبات وتقلب العملات، وهو ما يجعل الفصل الكامل بينها صعباً. كما أن اختيار الحالات قصدي وليس عشوائياً، لذلك لا تسمح النتائج بتعميم إحصائي على جميع الدول العربية؛ ويقتصر التعميم على المستوى التحليلي، أي على الآليات التي قد تظهر في حالات أخرى ذات خصائص مشابهة. وتقتصر المقارنة على القمح، فلا تعمم آلياً على جميع السلع الغذائية التي تختلف في قابلية التخزين وسلاسل التبريد وهيكل التجارة.

يمكن للبحوث اللاحقة تطوير مؤشر كمي لمرونة سلسلة القمح يجمع بين تنوع الموردين، وعدد الموانئ، وأشهر المخزون، وقدرة الطحن، ومرونة سعر الصرف، ومؤشرات النزاع، ثم اختباره على بيانات بانل للدول العربية. كما يمكن استخدام تحليل الشبكات لقياس تركز الموردين والمسارات، أو نماذج انتقال الأسعار لتقدير مقدار انتقال صدمات القمح والطاقة إلى أسعار الغذاء المحلية.

15- الاستنتاجات والتوصيات:

1) تؤثر النزاعات في أمن القمح من خلال شبكة مترابطة من الآليات، ولا يقتصر أثرها على خفض الإنتاج المحلي. فالصدمة قد تبدأ من المزرعة أو الميناء أو الطريق أو الصومعة أو المطحنة أو سوق الوقود أو النظام المالي، ثم تنتقل إلى السعر والتوافر والقدرة الشرائية.

2) الاعتماد على الواردات ليس مؤشراً كافياً للهشاشة. تصبح الواردات أكثر خطورة عندما تقترن بتركز الموردين والمسارات، وضعف التخزين، وضيق التمويل، وغياب البدائل اللوجستية.

3) تشير المقارنة إلى أن البنية التحتية الغذائية الحرجة لا تقل أهمية عن حجم المخزون نفسه. فقد شكل فقدان صوامع بيروت مثالاً على مخاطر مركزية التخزين، بينما أوضحت سورية والسودان أهمية النقل والأسواق الداخلية، وأظهرت غزة أثر تزامن تدمير الإنتاج مع قيود المعابر والطرق والمخابز.

4) زيادة الإنتاج المحلي أداة مهمة لكنها ليست بديلاً شاملاً عن التجارة. وفي البلدان شحيحة المياه قد يكون مزيج من إنتاج محلي كفؤ وتجارة متنوعة ومخزون استراتيجي أكثر استدامة من السعي إلى اكتفاء ذاتي كامل بغض النظر عن التكلفة.

5) تتمثل الاستراتيجية الأكثر اتساقاً مع الأدلة في إدارة مخاطر متعددة الطبقات: تنويع الموردين والمسارات، وتخزين موزع، ومرونة في الموانئ والطحن، وتمويل طارئ، وحماية اجتماعية، وحماية البنية التحتية الغذائية من آثار النزاع.

6) وعليه، تشير الحالات المدروسة إلى أن أمن القمح ينبغي أن يُعامل بوصفه قضية متكاملة لسلسلة الإمداد والنظام الغذائي، وليس مجرد مسألة إنتاج أو استيراد. ويكمن معيار المرونة في استمرار وظيفة السلسلة تحت الصدمة وقدرتها على الاستعادة، لا في غياب الاعتماد على الخارج بحد ذاته.

16- **References:**

[1] FAO, IFAD, UNICEF, WFP, WHO, and ESCWA, Near East and North Africa Regional Overview of Food Security and Nutrition 2023: Statistics and Trends. Cairo: FAO, 2023.
[2] Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), The importance of Ukraine and the Russian Federation for global agricultural markets and the risks associated with the war in Ukraine, Information Note. Rome: FAO, 2022.
[3] J. Rauschendorfer and E. Krivonos, Implications of the war in Ukraine for agrifood trade and food security in the Southern and Eastern Mediterranean: Egypt, Jordan, Lebanon, Morocco and Tunisia. Rome: FAO, 2022.
[4] E. Gutiérrez-Moya, B. Adenso-Díaz, and S. Lozano, "Analysis and vulnerability of the international wheat trade network," Food Security, vol. 13, no. 1, pp. 113–128, 2021. doi: 10.1007/s12571-020-01117-9.
[5] K. A. Mottaleb and V. Govindan, "How the ongoing armed conflict between Russia and Ukraine can affect the global wheat food security?" Frontiers in Food Science and Technology, vol. 3, art. no. 1072872, 2023. doi: 10.3389/frfst.2023.1072872.
[6] F. Lin et al., "The impact of Russia–Ukraine conflict on global food security," Global Food Security, vol. 36, art. no. 100661, 2023. doi: 10.1016/j.gfs.2022.100661.
[7] Y. Subramaniam, T. A. Masron, and N. A. M. Naseem, "The impact of logistics on four dimensions of food security in developing countries," Journal of the Knowledge Economy, vol. 14, no. 3, pp.3431–3452, 2023. doi: 10.1007/s13132-022-01037-3.
[8] S. M. Abdelaziz and A. Abdelgawad, "The determinants of demand for wheat imports in Egypt during the period 1980–2020 and the possibility of achieving food security from it," Journal of the Faculty of Economics and Political Science, (in Arabic) vol. 26, no. 3, pp. 7–34., 2025.
[9] O. Mekhnane, "Towards resilient and policy-driven agri-food systems in North Africa: Insights from Algeria, Tunisia, Libya, and Egypt," Forum for Economic Studies and Research Journal, vol. 9, no. 1, pp. 789–803, 2025.
[10] S. Y. S. A. Shaltout, "An analytical study of the wheat market in Egypt using simultaneous equations models," Egyptian Journal of Agricultural Research, vol. 103, no. 1, pp. 112–125, 2025. doi:10.21608/ egar.2025.357975.1639.
[11] World Bank and Ministry of Economy and Trade, Republic of Lebanon, Lebanon Wheat Emergency Response Project (P178866): Environmental and Social Management Plan. Beirut,Lebanon/Washington, DC, USA, 2022.
[12] M. Rahbari, R. Tavakkoli-Moghaddam, S. H. Razavi Hajiagha, and M. J. Jafari, "Wheat supply chain network design: Lesson for resilience and sustainability in a situation of war and crisis," Journal of the Knowledge Economy, vol. 17, no. 2, pp. 5972–6016, 2026. doi: 10.1007/s13132-025-02682-0.
[13] S. Y. Ponomarov and M. C. Holcomb, "Understanding the concept of supply chain resilience," The International Journal of Logistics Management, vol. 20, no. 1, pp. 124–143, 2009. doi: 10.1108/09574090910954873.
[14] M. Christopher and H. Peck, "Building the resilient supply chain," The International Journal of Logistics Management, vol. 15, no. 2, pp. 1–14, 2004. doi: 10.1108/09574090410700275.
[15] A. L. George and A. Bennett, Case Studies and Theory Development in the Social Sciences. Cambridge, MA, USA: MIT Press, 2005.

[16] Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), Yemen: Humanitarian Response Plan 2024. Rome: FAO, 2024.
[17] World Food Programme (WFP), Annual Country Report 2024: Syrian Arab Republic. Country Strategic Plan 2022-2025. Rome: WFP, 2024.
[18] Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), Special Report: 2023 FAO Crop and Food Supply Assessment Mission (CFSAM) to the Republic of the Sudan. Rome: FAO, 2024.
[19] World Food Programme (WFP), Annual Country Report 2024: State of Palestine. Rome: WFP, 2024.
[20] Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), Food Policy Monitoring in the Near East and North Africa Region. Cairo: FAO Regional Office for the Near East and North Africa, 2024.
[21] Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), "Severe food insecurity widespread in Yemen," FAO News, Jun. 21, 2016.
[22] Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), GIEWS Country Brief: Syrian Arab Republic. Rome: FAO, 2024.
[23] Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) and United Nations Satellite Centre (UNOSAT), Agricultural Damage Assessment in the Gaza Strip from October 7th 2023 to September 1st 2024. Rome/Geneva, 2024.